المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

18 فبراير 2025

ايجبس واستدامه الطاقه

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. أحمد بيومي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
أسماء رفعت
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

25 معلومة مصورة

26 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

26 الممرات الخضراء: إمكانات وتحديات خفض الانبعاثات الكربونية (التجربة المصرية)

37 التضخم يتراجع ولكن.. هل يكفي ذلك لتحريك أسعار الفائدة في مصر؟

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الأسبوعية.

محليًا، شهد شهر فبراير إطلاق حزمة اجتماعية جديدة لدعم المواطنين، فيما واصل عجز الميزان التجاري السلعي في مصر التراجع للعام الثالث على التوالي، مدفوعًا بتحسن الصادرات وترشيد الواردات. على صعيد الاستثمار، أعلنت مصر عن استثمارات جديدة بقيمة 130 مليون دولار في قطاع النفط والغاز، حيث خصصت شركة أباتشي 60 مليون دولار لتعزيز إنتاج الغاز في الصحراء الغربية، بينما فازت لوك أويل الروسية بحقوق استغلال امتياز جنوب وادي السهل. كما برز اكتشاف غازي جديد في امتياز كينج مريوط، تشير التقديرات الأولية إلى أنه قد يحتوي على 4 تريليونات قدم مكعبة. في قطاع الزراعة، عززت مصر مشترياتها من القمح المحلي مع الاستمرار في استيراد 6 ملايين طن لضمان استقرار الإمدادات الغذائية.

عالميًا، تصاعدت المخاوف الاقتصادية مع استمرار تهديدات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب برفع التعريفات الجمركية على الدول، مما قد يؤدي إلى تصاعد التوترات التجارية وفرض قيود إضافية على الأسواق العالمية.

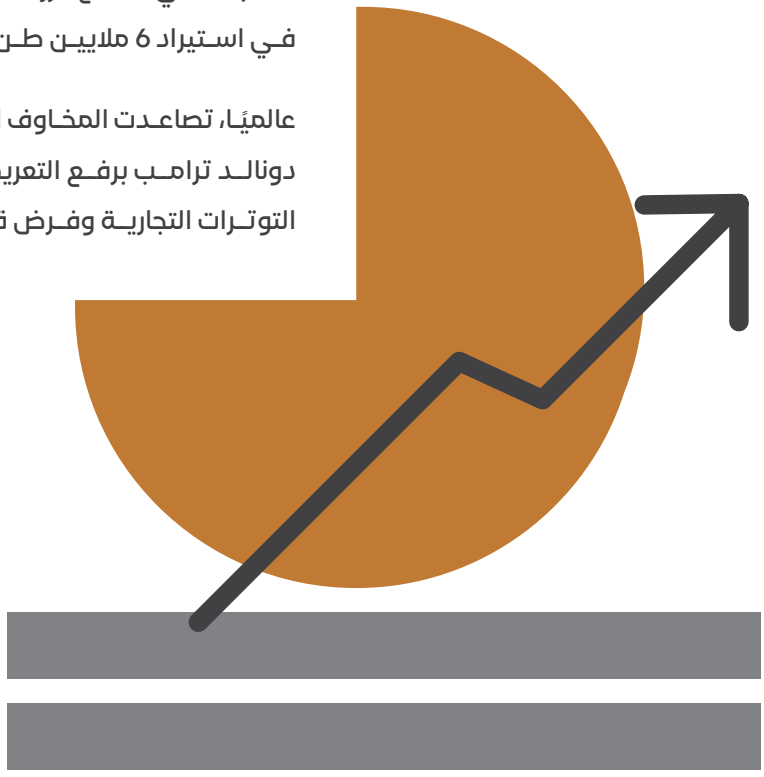

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

130 مليون دولار استثمارات جديدة للتنقيب عن النفط والغاز في مصر

يعتزم تحالفان من شركات الطاقة العالمية استثمار 130 مليون دولار خلال 5-8 سنوات لحفر 10 آبار استكشافية للنفط والغاز في امتياز شرق بورسعيد والصحراء الغربية، بعد موافقة مجلس النواب على اتفاقيتين جديدتين للتنقيب. يخطط التحالف الأول، الذي يضم «إيني» الإيطالية و«بي بي» البريطانية و«قطر للطاقة»، لاستثمار 100 مليون دولار في حفر ثلاث آبار في البحر المتوسط. أما التحالف الثاني، المكون من «إيني» و«أبيكس إنترناشيونال»، فسيوجه 30 مليون دولار لحفر سبع آبار في الصحراء الغربية. تأتي هذه الاستثمارات ضمن جهود مصر لتعزيز إنتاج الطاقة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول.

أباتشي تستثمر 60 مليون دولار لتعزيز إنتاج الغاز في الصحراء الغربية

تعتزم شركة أباتشي الأمريكية بدء برنامج حفر مكثف في الصحراء الغربية في مارس المقبل باستثمارات 60 مليون دولار، بهدف زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بمقدار 80 مليون قدم مكعبة يوميًا. يأتي هذا المشروع ضمن خطة استثمارية أوسع تمتد لخمس سنوات، تستهدف فيها الشركة ضخ 3.5 مليار دولار في أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج بمصر. كما تسعى أباتشي لرفع إنتاجها اليومي من الغاز إلى 500 مليون قدم مكعبة بحلول العام المالي 2024/2025، بعد أن وقّعت مؤخرًا اتفاقيات جديدة للتنقيب في أربع مناطق إضافية، ما يزيد مساحة امتيازاتها بنسبة 30%.

«لوك أويل» الروسية تفوز بحقوق استغلال امتياز جنوب وادي السهل باستثمارات 22.5 مليون دولار

حصلت شركة «لوك أويل» الروسية على حقوق استغلال امتياز جنوب وادي السهل غرب قناة السويس، وتخطط لاستثمار 22.5 مليون دولار لحفر ست آبار استكشافية في المنطقة، وفقًا لمصادر نقلتها جريدة المال. يعكس هذا الاستثمار اهتمام الشركات العالمية بقطاع الطاقة المصري، ويعزز جهود البلاد في تطوير مواردها النفطية وجذب استثمارات جديدة إلى القطاع.

اكتشاف غازي جديد في امتياز كينج مريوط قد يحتوي على 4 تريليونات قدم مكعبة

كشف مسؤولون حكوميون أن الاكتشاف الأخير لشركة بي بي (BP) في امتياز كينج مريوط البحري قد يحتوي على ما يصل إلى 4 تريليونات قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، وفقًا للتقديرات الأولية. ومن المتوقع أن تقدم البئر الثانية، المقرر حفرها خلال الربع الثاني من 2025، بيانات أكثر دقة حول حجم الاحتياطيات.

إذا تأكدت هذه التقديرات، فسيكون الاكتشاف كبيرًا، لكنه لا يزال أقل من حقل ظهر العملاق، الذي تقدر احتياطياته بـ 30 تريليون قدم مكعبة. في الوقت نفسه، تتفاوض «إيجاس» مع «بي بي» لتوفير التسهيلات اللازمة لبدء الإنتاج في الربع الثالث من 2025، مما قد يعزز مكانة مصر كمنتج رئيسي للغاز في المنطقة.

كليوباترا القابضة تستثمر 12 مليار جنيه في الطاقة والصناعة والسياحة

تخطط مجموعة كليوباترا القابضة لاستثمار 12 مليار جنيه خلال عام 2025، للتوسع في قطاع الطاقة إلى جانب صناعة السيراميك والبورسلين والسياحة، وفقًا لرئيس مجلس الإدارة محمد أبو العنين. وتشمل الخطة افتتاح مصنع جديد للبلاط بقيمة 6 مليارات جنيه خلال شهر، بالإضافة إلى أربعة فنادق جديدة بسعة إجمالية 2000 غرفة، مما يعزز توسع المجموعة في مختلف القطاعات الاستراتيجية.

مجلس النواب يستأنف جلساته بمناقشة قوانين وتشريعات اقتصادية هامة

يعاود مجلس النواب الانعقاد اليوم بعد عطلة استمرت أسبوعين، حيث يستكمل مناقشة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد، بالتصويت على المواد من 277 إلى 338. كما يناقش المجلس اتفاقيتين جديدتين للتنقيب عن النفط والغاز، إحداهما في الصحراء الغربية بالشراكة مع إيني الإيطالية وأبيكس إنترناشيونال، والأخرى في شرق بورسعيد بين إيجاس وبي بي وقطر للطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، يناقش النواب اتفاقيتين دوليتين، إحداهما تتعلق بزيادة اكتتاب مصر في أسهم البنك الأفريقي للتنمية، والأخرى لتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع القطار الكهربائي الخفيف بالتعاون مع الصين. من جانبها، تكثف لجنة القوى العاملة اجتماعاتها لإنهاء مناقشة مشروع قانون العمل الجديد قبل عرضه للتصويت في الجلسة العامة.

مصر تسعى لتعزيز قطاع الرعاية الصحية عبر الاستثمار في مراكز البيانات والشراكات الخاصة

تتطلع شركة إسبانية إلى إنشاء مركز بيانات للرعاية الصحية في مصر باستثمارات 1.8 مليار دولار، بهدف جعل البلاد مركزًا إقليميًا للخدمات الطبية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بالتنسيق مع الحكومة المصرية. في الوقت نفسه، تدرس وزارة الصحة عروضًا من شركات خليجية ومحلية لإدارة وتشغيل معامل الأشعة والتحاليل في المؤسسات الحكومية، ضمن نموذج شراكة يتيح للقطاع الخاص الاستثمار في البنية التحتية الصحية. تأتي هذه الخطوات في إطار استراتيجية مصرية لتعزيز استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية، وتحقيق تحول رقمي يدعم كفاءة الخدمات الطبية.

مصر تعزز مشتريات القمح المحلي وتواصل استيراد 6 ملايين طن في 2025

تخطط الحكومة المصرية لزيادة مشترياتها من القمح المحلي بنسبة 11% هذا العام لتصل إلى 4 ملايين طن، مع استمرار استيراد 6 ملايين طن من الخارج، وفقًا لوزير التموين شريف فاروق. يأتي ذلك بعد أن سجلت واردات القمح في 2024 أعلى مستوى لها منذ عقد، حيث

بلغت 14.2 مليون طن بزيادة 31.5% عن العام السابق. ومن المتوقع أن يستقر الاستهلاك المحلي عند نحو 20 مليون طن خلال 2025، ما يعكس استمرار الطلب القوي على القمح وسط الجهود الحكومية لتعزيز الأمن الغذائي.

نمو قوي في اشتراكات الإنترنت فائق السرعة بمصر خلال 2024

شهدت خدمات الإنترنت فائق السرعة عبر الهاتف المحمول في مصر زيادة بنسبة 10.5% على أساس سنوي، ليصل عدد المشتركين إلى 87.4 مليون خلال عام 2024، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما ارتفع عدد المشتركين النشطين في خدمات الإنترنت الثابت بنسبة 6.9% ليصل إلى 11.6 مليون مشترك، مما يعكس تزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية وتعزيز البنية التحتية للاتصالات في البلاد.

ترامب يجدد دعوته لتهجير الفلسطينيين والأردن يؤكد رفضه القاطع

واصل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب طرح خطته المثيرة للجدل لإجلاء سكان غزة، مقترحًا إعادة توطينهم في الأردن ومصر، خلال مؤتمر صحفي غير مخطط له مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني. وأشار ترامب إلى أن الولايات المتحدة «ستسيطر على غزة»، دون تقديم تفاصيل واضحة حول آلية تنفيذ خطته. في المقابل، رفض الملك عبد الله تأييد الطرح، مؤكدًا أن الدول العربية تعمل على مقترح بديل بدعم إقليمي ودولي، ومشددًا على الموقف العربي الموحد الرافض لأي تهجير للفلسطينيين.

مصر تطرح خطة لإعادة إعمار غزة وترفض التهجير وسط ضغوط أمريكية

أعلنت مصر عن إعداد خطة متكاملة لإعادة إعمار قطاع غزة، تضمن بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه بما يتماشى مع حقوقه المشروعة، وفقًا لبيان وزارة الخارجية. وأكدت القاهرة رفضها القاطع لأي مقترحات تتضمن التهجير القسري للفلسطينيين، في مواجهة ضغوط أمريكية مستمرة بقيادة الرئيس ترامب، الذي جدد طرحه لإعادة توطين الغزاويين في مصر والأردن. في المقابل، طلبت مصر توضيحات من الإدارة الأمريكية بشأن تصريحات ترامب حول حجب المساعدات. ويأتي ذلك وسط تكهنات حول إمكانية تأجيل زيارة الرئيس السيسي لواشنطن في ظل استمرار الضغوط الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية.

مصر تستثمر 250 مليون دولار لإنشاء منطقتين صناعيتين في ليبيا

تخطط مصر لإنشاء منطقتين صناعيتين في ليبيا باستثمارات تبلغ 250 مليون دولار، حيث أبدت 22 شركة محلية اهتمامها بإقامة مصانع في القطاعات المختلفة، مثل الحديد والصلب، الكيماويات، والأثاث. حصلت مصر بالفعل على قطعة أرض بمساحة 1.2 مليون متر مربع لتنفيذ المشروع، في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وتأتي هذه الخطوة بعد توقيع عدة اتفاقيات صناعية بين الجانبين، مستفيدةً من بيئة الاستثمار الملائمة وأسعار الطاقة المنخفضة في ليبيا، مما يجعلها وجهة جاذبة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

بلتون كابيتال تستحوذ على «باوباب» لتعزيز توسعها في الأسواق الأفريقية

استحوذت بلتون كابيتال، التابعة لشركة بلتون القابضة، رسميًا على الحصة الحاكمة في شركة الخدمات المالية الأفريقية باوباب، بعد تخارج شركة الاستثمار البريطانية أبيس بارتنرز بالكامل. تأتي هذه الصفقة، التي لم يُكشف عن قيمتها، ضمن خطة بلتون للتوسع في الأسواق

الناشئة وتعزيز الشمول المالي. تعمل باوباب حاليًا في سبع دول أفريقية، وتقدم حلولًا مالية لأكثر من نصف مليون عميل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ووفقًا للرئيسة التنفيذية داليا خورشيد، فإن الاستحواذ يمثل خطوة استراتيجية لدعم الابتكار المالي وتعزيز القدرات الرقمية لباوباب، مما يسهم في تحقيق نمو مستدام في المنطقة.

«الرقابة المالية» تصدر ضوابط جديدة لتنظيم استثمارات شركات التأمين

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية قواعد وضوابط جديدة بشأن استثمار أموال شركات التأمين وإعادة التأمين، تلزم الشركات بتوجيه 5% على الأقل من الأموال الحرة إلى وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة التي تستثمر في الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية، مع وضع حد أقصى للاستثمار في الصناديق الفردية. كما تفرض الضوابط استثمار 2.5% من رأس المال المدفوع في صناديق الأسهم، وتضع حدًا أقصى قدره 30% من إجمالي الأموال المستثمرة في الأسهم وصناديق الاستثمار.

وتتضمن القواعد الجديدة أيضًا تنظيم الاستثمارات في صناديق الاستثمار العقاري والسلع والمعادن، مع إلزام الشركات بمتطلبات رقابة وحوكمة أقوى لضمان إدارة المخاطر بشكل فعال. يُمنح قطاع التأمين ستة أشهر للامتثال للحدود الدنيا الجديدة، مع وقف الاستثمارات الإضافية في الفئات التي تجاوزت الحدود القصوى.

قناة السويس تبدأ تشغيل مشروع الازدواج لتحسين حركة الملاحة بنسبة 28%

أعلنت هيئة قناة السويس بدء التشغيل الفعلي لمشروع ازدواج القناة في القطاع الجنوبي بطول 10 كيلومترات، بعد استكماله بتكلفة 9 مليارات جنيه. وأوضح رئيس الهيئة أسامة ربيع أن المشروع سيسهم في تحسين حركة الملاحة بنسبة 28%، ما يعزز كفاءة القناة أمام

حركة التجارة العالمية. يعد هذا التطوير خطوة استراتيجية لتوسيع الطاقة الاستيعابية للقناة، وتقليل زمن عبور السفن، وتعزيز دورها كممر ملاحي عالمي رئيسي.

ميتسوبيشي تدرس تجميع سياراتها في مصر قريبًا

تستعد شركة ميتسوبيشي اليابانية لإيفاد وفد إلى مصر قريبًا لبحث إمكانية تجميع سياراتها محليًا، وفقًا لمصادر بوزارة الصناعة. لا تزال الشركة تدرس الخيارات المتاحة، بما في ذلك الدخول إلى السوق بشكل مستقل أو من خلال شراكة مع إحدى الشركات المحلية. تأتي هذه الخطوة في إطار توجه مصر نحو تعزيز قطاع تصنيع وتجميع السيارات محليًا، وجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

أوراسكوم تستثمر في منطقة صناعية خضراء بالعين السخنة

تخطط أوراسكوم للمناطق الصناعية لتطوير منطقة صناعية بمساحة 3.5 مليون كيلومتر مربع في العين السخنة، باستثمارات 7 مليارات جنيه على مدى عشر سنوات. سيركز المشروع على الصناعات الخضراء، مثل إنتاج الهيدروجين الأخضر، إلى جانب صناعات موجهة للتصدير إلى أوروبا والدول العربية، مما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للصناعات المستدامة.

تعززت هذه المخاوف بسبب تعريفات جمركية بنسبة 10% على السلع الصينية، و25% على واردات الألومنيوم والصلب، إضافة إلى تهديد ترامب بفرض رسوم على الواردات من كندا والمكسيك. ووفقًا للمحللين، فإن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى ارتفاع التضخم، مما يجعل الفيدرالي أكثر حذرًا في تيسير السياسة النقدية خلال العام الجاري.

صندوق النقد يناقش المراجعة الرابعة لقرض مصر وحزمة تمويل إضافية قريبًا

يستعد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لمناقشة المراجعة الرابعة لبرنامج قرض مصر البالغ 8 مليارات دولار خلال الأسابيع المقبلة، وفقًا لما أعلنته جولي كوزاك، مديرة إدارة الاتصالات بالصندوق. ومن المتوقع أن تحصل مصر على 1.2 مليار دولار، وهي أكبر شريحة حتى الآن، بعد الموافقة النهائية من المجلس.

كما سينظر الصندوق في منح مصر حزمة تمويلات إضافية ضمن مرفق الصلابة والاستدامة، الذي يوفر تمويلًا طويل الأجل لدعم الإصلاحات الاقتصادية. ولم يتم تحديد حجم التمويل الإضافي بعد، رغم التكهنات بأنه قد يصل إلى مليار دولار.

صفقة بيع بنك القاهرة تقترب.. مؤسسات إماراتية وكويتية تجري الفحص النافي للجهالة

تجري مؤسسات مالية إماراتية وكويتية حاليًا فحصًا نافيًا للجهالة على بنك القاهرة، تمهيدًا لتقديم عرض للاستحواذ على 60% على الأقل من البنك المملوك لبنك مصر، وفقًا لمصادر مطلعة. وتسعى الحكومة إلى التخارج من البنك خلال الربع الثاني من العام الجاري، إما عبر بيع حصة لمستثمر استراتيجي أو طرحها في البورصة المصرية حال عدم تلقي عرض مالي مناسب.

وقد تم تعيين بنك الاستثمار «سي آي كابيتال» كمستشار مالي للصفقة المحتملة، في حين يستعد بنك مصر لاختيار مستشار لطرح حصة من البنك في البورصة. يذكر أن بنك الإمارات دبي الوطني كان قد أبدى اهتمامًا بالاستحواذ على حصة حاكمة في البنك، فيما تم تأجيل خطط الطرح العام لعدة مرات منذ 2018 بسبب ظروف السوق.

البورصة المصرية تتعاون مع «الأوروبي لإعادة الإعمار» لتعزيز سيولة السوق

تتعاون البورصة المصرية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مشروع جديد يهدف إلى تحسين مستويات السيولة في السوق، وفقًا لبيان رسمي. يركز المشروع على تحليل حالة السيولة في السوق المصرية، مع دراسة متطلبات زيادتها، بما يشمل تعزيز دور صانع السوق ومزودي السيولة، وتوسيع نطاق الأدوات المالية المتاحة واستراتيجيات التداول والتحوط، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى الأسهم القابلة للإقراض وتفعيل آليات تحوط نشطة. يعكس هذا التعاون جهودًا متواصلة لجعل السوق المصرية أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

المجلس القومي للأجور يبحث رفع الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص إلى 7000 جنيه

يعقد المجلس القومي للأجور اجتماعًا اليوم لمناقشة رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص، بعد أن تم رفعه في مايو الماضي من 3500 إلى 6000 جنيه، بزيادة 71%. وفقًا لتصريحات علاء السقطي، عضو المجلس، من المتوقع أن يتم رفع الحد الأدنى إلى 7000 جنيه، في ظل تراجع التضخم وإمكانية مشاركة أصحاب العمل في تحمل جزء من تأثيره.

يأتي هذا الاجتماع بالتزامن مع خطة الحكومة لزيادة الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية بمقدار 1500 جنيه، ليصل إلى 7500 جنيه ضمن حزمة الحماية الاجتماعية المرتقبة.

بعد حملة ترامب على المساعدات.. الغموض يحيط بمستقبل الوكالة الأمريكية للتنمية في مصر

منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية موظفيها الأجانب في مصر إجازة مفتوحة، مع استمرار الغموض حول استئناف عملياتها بالكامل. يأتي ذلك بعد أن قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعليق المساعدات الخارجية (باستثناء المساعدات العسكرية لمصر وإسرائيل)، ما أدى إلى توقف رواتب 1200 موظف بالوكالة في مصر، وتأثر 1100 طالب مصري كانوا يتلقون منحًا دراسية.

أثرت الأزمة على البرامج التنموية الأساسية التي تدعمها الوكالة، والتي تغطي الصحة، الزراعة، التعليم، والتمكين الاقتصادي، بالإضافة إلى إغلاق مشروعات الصحة العامة وتعطل المرحلة الثانية من مبادرة إصلاح الاقتصاد الكلي. رغم احتمال تدخل الحكومة المصرية للحفاظ على بعض البرامج، إلا أن غياب الدعم الفني والخبرات الدولية التي توفرها الوكالة يثير تحديات كبيرة.

وفي ظل التوجه الجديد للإدارة الأمريكية، تراجع دعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، فيما لا يزال مستقبل التمويل الزراعي والصحي غير واضح، ما قد ينعكس سلبًا على القطاعين. عالميًا، يحذر الخبراء من أن إغلاق الوكالة قد يؤدي إلى انتشار الأمراض وتأخير تطوير اللقاحات، مما يزيد من تداعيات القرار على مستوى العالم.

«المالية» تدرس إجراءات جديدة لتخفيف تأثير تعويم 2024 على ميزانيات الشركات

تسعى وزارة المالية إلى إصدار ضوابط جديدة لمساعدة الشركات في احتساب فروق تدبير العملة الأجنبية بين السوقين الرسمية والموازية، عند إعداد الإقرارات الضريبية لموسم 2024، الذي ينتهي في 30 أبريل المقبل. وتهدف هذه الضوابط إلى تقليل التأثير الضريبي لتعويض فروق سعر الصرف بعد تحرير الجنيه في مارس 2024، حيث ستسمح للشركات بتسجيل تكاليف أعلى بنسبة تصل إلى 60% خلال الربع الأول من العام، بناءً على متوسطات العملات والعقود المستقبلية.

كانت وزارة المالية قد أصدرت قرارات مماثلة في عام 2023، سمحت خلالها للشركات بتسجيل فروق التدبير بزيادات تدريجية وصلت إلى 60% في نوفمبر وديسمبر. لكن اتحاد الصناعات المصرية دعا إلى إزالة شرط الحصول على بيان من البنك المركزي بشأن تدبير العملة، لتخفيف الأعباء على الشركات، حيث تواجه بعض الممولين صعوبة في الحصول على هذه البيانات من البنوك.

يأتي هذا التوجه ضمن حزمة التسهيلات الضريبية التي أعلنتها الوزارة في أكتوبر الماضي، والتي تشمل 20 إصلاحًا رئيسيًا، تهدف إلى تخفيف الأعباء، وتحسين السيولة، وتبسيط النظام الضريبي، فضلًا عن حل النزاعات الضريبية القديمة.

ميرسك: حركة الملاحة في قناة السويس لن تنتعش قبل منتصف 2025

توقعت شركة ميرسك، ثاني أكبر شركة شحن في العالم، أن حركة الملاحة في قناة السويس لن تعود لمستوياتها الطبيعية قبل منتصف العام الجاري، مع استمرار شركات الشحن الكبرى في تجنب البحر الأحمر بسبب المخاطر الأمنية. وأكد الرئيس التنفيذي للشركة فينسنت كليرك أن العودة إلى المسار التقليدي لا تزال غير واردة في الوقت الحالي، في ظل عدم اليقين بشأن الوضع في الشرق الأوسط.

ورغم الأمل في استئناف الملاحة بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، إلا أن عبور بعض السفن المرتبطة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا يزال محدودًا، بينما تستمر كبرى شركات الشحن – مثل ميرسك وMSC وميتسوي أو إس كيه – في تحويل مساراتها بعيدًا عن البحر الأحمر.

كما أشار تقرير ميرسك إلى أن عدم اليقين الاقتصادي العالمي قد يؤثر على التوقعات المستقبلية لعام 2025، خاصة في ظل السياسات الأمريكية الجديدة تحت إدارة ترامب، التي تتجه نحو مواقف أكثر تشددًا بشأن الصراع في الشرق الأوسط، مما يضيف مزيدًا من الغموض إلى المشهد التجاري العالمي.

إصلاحات جديدة ومذكرة تفاهم لتعزيز الاستثمار في الشركات الناشئة بمصر

ناقش مسؤولون دوليون ومستثمرون وشركات ناشئة خلال قمة مصر للاستثمار المخاطر 2025 في القاهرة سبل تعزيز تمويل الشركات الناشئة وجعل مصر مركزًا أكثر تنافسية للاستثمار. أكدت المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، على الحاجة إلى إصلاحات مستدامة لدعم القطاع الخاص وتحقيق الاستقرار في بيئة الأعمال، بينما تعهد صناع السياسات بتبسيط الهياكل التمويلية وتوسيع البنية التحتية الرقمية.

مذكرة تفاهم لتعزيز رأس المال المغامر

شهدت القمة توقيع مذكرة تفاهم بين الجمعية المصرية للاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف توسيع نطاق تمويل الشركات الناشئة وجذب المستثمرين العالميين. ووفقًا للرئيس التنفيذي للجهاز باسل رحمي، تسعى مصر إلى أن تكون مركزًا إقليميًا رائدًا لرأس المال المغامر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعزز الابتكار والمرونة الاقتصادية.

سد فجوة التمويل ودعم الشركات الناشئة

أشار أيمن سليمان، رئيس الجمعية المصرية للاستثمار المباشر، إلى أن الحصول على التمويل يمثل التحدي الأكبر أمام الشركات الناشئة. وتهدف الاتفاقية إلى دمج شبكة جهاز تنمية المشروعات الواسعة، التي تدعم 80% من السوق، مع خبرة الجمعية في تحديد المشاريع القابلة للنمو، مما يسهل على الشركات توسيع نطاق أعمالها والوصول إلى المستثمرين المناسبين.

مبادرة تمويلية موحدة لدعم 5 آلاف شركة ناشئة

تعمل الحكومة على إطلاق مبادرة موحدة لتمويل الشركات الناشئة، تهدف إلى توحيد الجهود بين الجهات الحكومية والخاصة، مما سيوفر دعمًا أوسع وأكثر كفاءة للشركات الناشئة في مصر، ويعزز من مكانتها كمركز رئيسي لرأس المال المغامر في المنطقة.

«فلات 6 لابز» تستعد للإغلاق الأول لصندوقها الأفريقي بقيمة 85 مليون دولار بحلول يونيو

تستعد «فلات 6 لابز» لإتمام الإغلاق الأول لصندوقها التأسيسي في أفريقيا بقيمة 85 مليون دولار بحلول يونيو 2025، وفقًا لما أعلنته دينا الشنوفي، الرئيسة التنفيذية للاستثمار. وأشارت الشنوفي إلى أن عدد الشركات الناشئة التي ستحصل على تمويل خلال العام المقبل سيعتمد على توقيت الإغلاق الأول، متوقعة ضخ 10 إلى 20 استثمارًا في الشركات الناشئة خلال 2025.

أولوية للقطاعات المؤثرة والقابلة للتوسع

سيمنح الصندوق الأولوية للاستثمارات في التكنولوجيا الصحية، تكنولوجيا التعليم، الشمول المالي، المناخ، والخدمات اللوجستية، نظرًا لأهميتها وتأثيرها الكبير على القارة. كما أن التكنولوجيا الزراعية تعد أحد مجالات الاهتمام الرئيسية، مما يعكس اهتمام صناديق أخرى مثل صواري فينتشرز بهذا القطاع.

البنية التحتية الأفريقية تدعم نمو الاستثمارات اللوجستية

ترى الشنوفي أن التوسع في البنية التحتية في أفريقيا يفتح فرصًا كبيرة في قطاع الخدمات اللوجستية، خاصة مع مشاريع تطوير الطرق وشبكات الاتصال. وقد استثمرت «فلات 6 لابز» بالفعل في شركات ناشئة مثل «روبوست»، التي تقدم حلول SaaS، و**«إيلا»**، المتخصصة في خدمات النقل بالشاحنات والتوصيل من المستودعات إلى المتاجر.

أحداث اقليمية

السعودية تساهم بـ 50% من الاقتصاد الرقمي في المنطقة بقيمة 260 مليار دولار

أكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي، عبد الله السواحه، خلال مؤتمر ليب 2025 في الرياض، أن المملكة تمثل 50% من إجمالي الاقتصاد الرقمي في المنطقة، الذي بلغ 260 مليار دولار. وشدد على أهمية تقليص الفجوة الرقمية عالميًا، مشيرًا إلى توقعات بانضمام ما بين مليار إلى مليارين شخص إلى الاقتصاد الرقمي، بينما يظل 6.5 مليار شخص متأخرين عن اللحاق به.

وأشار السواحه إلى أن المملكة تحت قيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان تقود جهودًا لجمع المواهب والمهارات الرقمية، مما يعزز مكانتها كمحور رئيسي للاستثمار التكنولوجي العالمي. كما أوضح أن السعودية تحتل مكانة بارزة في قطاع المهارات التقنية، حيث تستحوذ على 84% من سوق المهارات التقنية في الشرق الأوسط، بمعدل نمو 19% منذ مؤتمر ليب 2022.

وشهد المؤتمر الإعلان عن استثمارات ضخمة، بما في ذلك استثمار 140 مليون دولار من قبل شركة SambaNova في قطاع الذكاء الاصطناعي بالسعودية، إضافة إلى خطط لدعم تمكين المرأة والشباب في قطاع التكنولوجيا، مما يعزز رؤية المملكة كمركز عالمي للابتكار الرقمي.

ارتفاع إيرادات السعودية إلى 336 مليار دولار رغم العجز المالي

سجلت ميزانية السعودية لعام 2024 إيرادات بلغت 1.26 تريليون ريال (336 مليار دولار)، بزيادة 4% مقارنة بعام 2023، بينما ارتفع الإنفاق إلى 1.38 تريليون ريال، مما أدى إلى عجز مالي بلغ 115.6 مليار ريال (30.83 مليار دولار). وشهدت الإيرادات النفطية ارتفاعًا إلى 756.6 مليار ريال، بينما وصلت الإيرادات غير النفطية إلى 502.5 مليار ريال، مما يعكس جهود المملكة في تنويع الاقتصاد ضمن رؤية 2030. وعلى الرغم من العجز، تواصل الحكومة ضخ استثمارات ضخمة في المشاريع الاستراتيجية، مع توقعات بتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

اقتصاد المملكة المتحدة يحقق نموًا مفاجئًا في الربع الرابع من 2024

سجل اقتصاد المملكة المتحدة نموًا بنسبة 0.1% في الربع الأخير من 2024، متجاوزًا التوقعات التي رجحت انكماشه بنفس النسبة، وفقًا لبيانات مكتب الإحصاءات الوطني. وجاء هذا التحسن مدعومًا بارتفاع القطاع الخدمي بنسبة 0.2% وقطاع البناء بنسبة 0.5%، رغم تراجع القطاع الإنتاجي بنسبة 0.8%. وعلى مدار العام، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.9%، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي تراجع بنسبة 0.1%، مما يعكس استمرار بعض التحديات الاقتصادية.

السعودية تحتاج إلى تريليون دولار استثمارات في البنية التحتية خلال 10 سنوات

صرح وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي، فيصل الإبراهيم، أن المملكة تحتاج إلى استثمارات بقيمة تريليون دولار خلال 7 إلى 10 سنوات لتطوير البنية التحتية، مؤكدًا أن صندوق الاستثمارات العامة يعمل على تشكيل نموذج شراكة قوي مع القطاع الخاص لدعم هذا التوسع.

منذ إطلاق رؤية 2030، أعلنت السعودية عن مشاريع بقيمة 1.3 تريليون دولار، ومن المتوقع أن تصبح أكبر سوق للبناء عالميًا بحلول 2028، مع مشاريع سكنية وفندقية ضخمة. يسعى الصندوق السيادي إلى تحفيز القطاع الخاص عبر نموذج استثماري يتعامل مع 9 تريليونات ريال ضمن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، حيث يستهدف 5 تريليونات ريال من برنامج شريك، و3 تريليونات ريال لصندوق الاستثمارات العامة، و4 تريليونات ريال من استثمارات الشركات المحلية والدولية.

أوضح الوزير الإبراهيم أن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي بلغت 46%، وترتفع إلى 65% عند احتساب مساهمة صندوق الاستثمارات العامة. كما كشف محافظ الصندوق، ياسر الرميان، أن الصندوق يوفر فرصًا استثمارية بقيمة 40 مليار ريال لتعزيز دور القطاع الخاص، مؤكدًا أن الشراكة بين القطاعين تمثل محورًا أساسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

سوق الدين الخليجية تتجاوز تريليون دولار والسعودية تهيمن على الإصدارات

تجاوزت سوق الدين الخليجية حاجز التريليون دولار بنهاية يناير 2025، محققة نموًا سنويًا بنسبة 10%، وفقًا لوكالة فيتش. وتستحوذ السعودية على 45% من إجمالي ديون المنطقة، تليها الإمارات بنسبة 30% ثم قطر بـ12.8%.

توقعت فيتش أن تصدر بنوك الخليج ديونًا بأكثر من 30 مليار دولار في 2025، مدفوعة بتمويل المشاريع الحكومية وسداد استحقاقات الديون. وارتفعت إصدارات السندات والصكوك بالدولار في الخليج بنسبة 65.8% على أساس سنوي لتصل إلى 133.4 مليار دولار في 2024، مما يجعل المنطقة من أكبر مُصدري الديون بالدولار عالميًا.

تشكل الصكوك 40% من إجمالي الديون الخليجية، مع تصنيف 80% منها كمستثمرة من قبل فيتش. كما تجاوزت إصدارات الديون المتوافقة مع معايير الاستدامة (ESG) حاجز 50 مليار دولار، وتتركز معظمها في السعودية والإمارات. وتعد الصكوك أداة رئيسية لتنويع مصادر التمويل، رغم أن السوق لا يزال يحتاج إلى المزيد من التطوير والتوسع.

السعودية تستحوذ على ميناء «باجامويو» لتعزيز حضورها اللوجستي في شرق إفريقيا

أعلنت السعودية عن استحواذ الشركة السعودية الأفريقية للاستثمار والتنمية (SADC) على ميناء باجامويو في تنزانيا، ضمن مشروع «بوابة الشرق» الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع شرق إفريقيا. ويمثل هذا الاستحواذ خطوة استراتيجية لتطوير البنية التحتية البحرية واللوجستية في المنطقة، مما يعزز من قدرة المملكة على تصدير منتجاتها للأسواق الإفريقية وتنويع اقتصادها.

ويُتوقع أن يساهم الميناء في تسهيل حركة التجارة بين تنزانيا والدول المجاورة، كما سيشكل نقطة محورية لتصدير المواد الخام الأفريقية واستيراد السلع. يأتي هذا ضمن جهود السعودية لتوسيع استثماراتها الخارجية ودعم دورها كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية العالمية.

السعودية تعزز حضورها اللوجستي في إفريقيا عبر ميناء باجامويو

استحوذت المملكة العربية السعودية على ميناء باجامويو في تنزانيا من خلال الشركة السعودية الأفريقية للاستثمار والتنمية (SADC) ضمن مشروع «بوابة الشرق»، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات اللوجستية السعودية وتوسيع نطاق الصادرات إلى الأسواق الإفريقية والعالمية. يمثل هذا الاستثمار خطوة استراتيجية نحو تنويع الاقتصاد السعودي، حيث يتيح فرصًا واسعة في قطاعات الطاقة والتعدين والتجارة والخدمات اللوجستية، إضافة إلى تسهيل تدفق المنتجات السعودية للأسواق الإفريقية.

أحداث دولية

سياسات ترامب التجارية تهدد خطط خفض الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي

من المتوقع أن يؤجل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة حتى الربع المقبل على الأقل، وسط تصاعد المخاوف من التضخم الناتج عن التعريفات الجمركية التي فرضها الرئيس دونالد ترامب، وفقًا لاستطلاع حديث لرويترز. ورغم أن توقعات سابقة أشارت إلى خفض الفائدة في مارس، فإن عددًا متزايدًا من المحللين يرجح الآن تأجيل الخفض حتى منتصف أو حتى النصف الثاني من 2025.

اقتصاد ماليزيا ينمو بنسبة 5.1% في 2024 بدعم من الاستثمار والطلب المحلي

حقق الاقتصاد الماليزي نموًا بنسبة 5.1% خلال عام 2024، مدعومًا بزيادة الطلب المحلي والاستثمارات، رغم التراجع في قطاع السلع الأساسية، وفقًا لما أعلنه بنك نيجارا ماليزيا. وسجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 5% في الربع الرابع من العام، متراجعًا من 5.3% في الربع الثالث لكنه تجاوز التقديرات الأولية البالغة 4.8%

انخفض معدل التضخم إلى 1.8% مقارنة بـ 2.5% في 2023، كما شهدت العملة الماليزية الرينجيت ارتفاعًا بنسبة 2.7% أمام الدولار الأمريكي، إلى جانب تحقيق مكاسب مقابل الدولار السنغافوري، والوون الكوري الجنوبي، والين الياباني.

أكد محافظ البنك المركزي، عبد الرشيد غافور، أن الاقتصاد الماليزي سيواصل النمو في ظل زيادة الأنشطة الاستثمارية، وانتعاش الصادرات، واستمرار إنفاق الأسر. ومع ذلك، أشار البنك إلى مخاطر محتملة بسبب تباطؤ اقتصادات الشركاء التجاريين وقيود التجارة العالمية. ومع ذلك، يرى البنك فرصًا لتعزيز النمو من خلال الانتعاش في قطاع التكنولوجيا، ونشاط السياحة القوي، وسرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

التوقعات الاقتصادية لآسيا في 2025: خفض الفائدة رغم التحديات العالمية

من المتوقع أن تستمر البنوك المركزية في آسيا في خفض أسعار الفائدة لدعم النمو الاقتصادي، رغم الضغوط الخارجية مثل قوة الدولار الأمريكي والرسوم الجمركية الأمريكية على الصين. في حين تواجه الاقتصادات المعتمدة على التصدير مثل تايوان وكوريا الجنوبية مخاطر أكبر، فإن الدول التي تعتمد على الطلب المحلي مثل الهند والفلبين ستكون أقل

تأثـراً. ومـن المرجـح أن تبقـى ماليزيـا مسـتقرة بفضـل نموهـا القـوي. التحـدي الأكبـر سـيكون تحقيـق تـوازن بيـن التحفيـز النقـدي المحلـي والقيـود العالميـة.

نمو غير متوقع في الاقتصاد البريطاني بنهاية 2024 رغم التحديات

سـجل الاقتصـاد البريطانـي نمـواً طفيفـاً بنسـبة 0.1% فـي الربـع الأخيـر مـن عـام 2024، مدفوعًـا بانتعـاش قطاعـي البنـاء والخدمـات، رغـم التوقعـات السـابقة بانكماشـه. سـاهمت الصناعـات مثـل المطاعـم والمقاهـي وشـركات تصنيـع الآلات فـي هـذا النمـو، بينمـا تراجعـت بعـض القطاعـات مثـل البرمجيـات والمبيعـات الإلكترونيـة. ومـع ذلـك، لا تـزال المخـاوف قائمـة بشـأن تأثيـر ارتفـاع الضرائـب وتكاليـف التأميـن الوطنـي علـى الشـركات، ممـا قـد يـؤدي إلـى تباطـؤ النمـو الاقتصـادي فـي الأشـهر المقبلـة.

نمو مفاجئ في الاقتصاد البريطاني نهاية 2024 رغم استمرار التحديات

حقـق الاقتصـاد البريطانـي نمـوًا طفيفًـا بنسـبة 0.1% فـي الربـع الأخيـر مـن عـام 2024، متجـاوزًا التوقعـات بانكماشـه، ممـا قلـل مـن خطـر الركـود. جـاء هـذا النمـو مدفوعًـا بزيـادة الإنفـاق خلال موسـم الأعيـاد وتحسـن قطـاع التصنيـع، لكـن مسـتويات المعيشـة شـهدت انخفاضًـا للربـع الثانـي علـى التوالـي. رغـم هـذه الأخبـار الإيجابيـة، تظـل التحديـات قائمـة، مـع توقعـات بارتفـاع الضرائـب وتكاليـف المعيشـة، إضافـةً إلـى المخـاوف مـن تأثيـر سياسـات الرئيـس الأمريكـي دونالـد ترامـب التجاريـة علـى الاقتصـاد البريطانـي.

المخاطر الاقتصادية تتزايد في روسيا وسط انخفاض أسعار النفط والقيود المالية

كشـفت تقاريـر حكوميـة روسـية داخليـة أن الاقتصـاد الروسـي يواجـه تحديـات متزايـدة تشـمل انخفـاض أسـعار النفـط، ارتفـاع الديـون المتعثـرة لـدى الشـركات، والقيـود علـى الميزانيـة. حـذرت التقاريـر، التـي أعدتهـا وزارة الاقتصـاد والبنـك المركـزي، مـن أن تباطـؤ الاقتصـاد قـد يـؤدي إلـى ركـود فنـي قبـل أن ينخفـض التضخـم، الـذي لا يـزال عنـد 10%. كمـا أشـارت التقاريـر إلـى أن ارتفـاع أسـعار الفائـدة (21%) يحـد مـن الاسـتثمار والائتمـان، ممـا يهـدد آفـاق النمـو المسـتقبلي. بالإضافـة

إلى ذلك، فإن زيادة الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة ودول «أوبك» قد تزيد من الضغط على الاقتصاد الروسي، حيث يشكل الدخل النفطي نحو ثلث إيرادات الموازنة الفيدرالية.

إسبانيا تقود النمو الاقتصادي في أوروبا بفضل السياحة والاستثمارات

حققت إسبانيا نمواً اقتصادياً بلغ 3.2% في عام 2024، متفوقة على اقتصادات كبرى مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة. ويرجع هذا النجاح إلى انتعاش قطاع السياحة، حيث استقبلت البلاد 94 مليون زائر، بالإضافة إلى الاستثمارات في البنية التحتية، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة. كما استفادت إسبانيا من صناديق التعافي الأوروبية، مما عزز قدرتها على التكيف مع الأزمات الاقتصادية. ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات مثل ارتفاع معدل البطالة إلى 10.6% وأزمة الإسكان، ما يستدعي إصلاحات اقتصادية مستدامة للحفاظ على هذا الزخم.

.. معلومة مصورة

تكلفة التأمين على الديون المصرية CDS تنخفض إلى أدنى مستوى لها منذ يناير 2023، في إشارة إلى ثقة المجتمع الدولي في الاقتصاد المصري وقدرته على الوفاء بالتزاماته. ويُنظر إلى هذا المؤشر على أنه مقياس لمستوى المخاطر الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الدولة المصرية.

CDS أو «مقايضة مخاطر الائتمان» (Credit Default Swap) هو نوع من التأمين المالي الذي يستخدمه المستثمرون لحماية أنفسهم من مخاطر تعثر دولة أو شركة عن سداد ديونها. يمكن تشبيهه بتأمين السيارة، حيث يدفع المستثمر (المؤمَّن) قسطًا لشركة تأمين (البائع) مقابل الحصول على تعويض في حال حدوث تعثر مالي للجهة المقترضة. فإذا كانت الدولة أو الشركة تتمتع بوضع مالي قوي، يكون سعر الـ CDS منخفضًا، لأن احتمالية التعثر ضعيفة أما إذا زادت المخاطر الاقتصادية أو السياسية، يرتفع سعر الـ CDS، مما يعكس زيادة تكلفة التأمين ضد التعثر.

عندما تنخفض تكلفة الـ CDS لمصر إلى أدنى مستوى منذ 2023، فهذا يعني أن الأسواق ترى الاقتصاد المصري أكثر استقرارًا وأقل عرضة للمخاطر مقارنة بالفترات السابقة، مما يعزز ثقة المستثمرين ويجذب مزيدًا من التمويلات والاستثمارات.

تكلفة التامين على الديون المصرية (نقطة) وكل 100 نقطة تعادل 1%	
يناير – 2023	995.76
يونيو – 2023	1589.45
يناير – 2024	1187.73
يونيو – 2024	618.16
يناير – 2025	596.10
فبراير – 2025 (15 فبراير)	521.02

المصدر: رويترز

.. مقالات تحليلية

الممرات الخضراء: إمكانات وتحديات خفض الانبعاثات الكربونية (التجربة المصرية)

د. أحمد سلطان
دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

انطلقت النسخة الثامنة من مؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول (إيجبس) وذلك الإثنين 17 فبراير الجاري، تحت شعار بناء مستقبل آمن و مستدام للطاقة. وتُشكل تلك النسخة قاعدة انطلاق بنظرة شاملة لكافة موارد الطاقة بالتعاون بين قطاعي البترول والكهرباء كفريق عمل واحد لرسم مزيج الطاقة الأمثل لمصر، وذلك من خلال العمل التكاملي بين الوزارتين، مع التركيز على أهمية كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ على مواردها والاستخدام السليم لها لخلق قيمة اقتصادية مضافة منها.

تأتي النسخة الثامنة في وقت يبحث فيه العالم عن إمدادات آمنة من الطاقة، وضرورة العمل على توفير سُبل وطرق مختلفة لتنويع مصادر الطاقة. وعليه يجمع المؤتمر بين قادة الطاقة على المستوى العالمي، وخبراء الاستدامة والصحة والسلامة والبيئة، وذلك لاستكشاف كيفية قيام مشغلي النفط والغاز بدمج ممارسات الاستدامة في نماذج أعمالهم، وأماكن العمل الخاصة بهم ضمانًا لتحقيقهم تأثير إيجابي على المستوى العالمي، وعلى موظفيهم، والمجتمعات التي يعملون بها.

حيث يُشكل عام 2025، عامًا حاسمًا بالنسبة لقطاع الطاقة العالمي بشكل كامل، وذلك لأن الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير من عام 2022 أحدثت إرباكًا وتغييرات هيكلية في الاستثمارات النفطية وقطاع الطاقة بشكل كامل، وجاءت الحرب على غزة وتوترات الشرق الأوسط لتُساهم في تعقيد المشهد العالمي للطاقة بشكل عام.

الطاقة وضرورة تعزيز التعاون الدولي:

تعد الطاقة ركيزة أساسية للتنمية البشرية، فهي المحرك الذي يدفع عجلة التقدم والتطور، ومع ذلك، فإن التفاوت في الوصول إلى الطاقة يمثل تحديًا كبيرًا يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يستدعي بذل جهود مضاعفة لتوفير الطاقة بأسعار معقولة وبشكل مستدام للجميع. لقد شكل التفاوت في الوصول إلى الطاقة محركًا رئيسيًا للتفاوتات الاقتصادية العالمية منذ الثورة الصناعية، حيث ساهم في تعزيز التبادل التجاري بين الدول، وفي الوقت نفسه، أدى إلى زيادة التنافس على الموارد

الطاقوية وتشكل تحالفات جديدة، مما جعل من الأمن الطاقوي قضية مركزية في العلاقات الدولية.

أمام ما تقدم، تواجه توقعات أسعار النفط في 2025 العديد من التحديات، في مقدمتها التوترات الجيوسياسية التي قد تهدد بانقطاع الإمدادات، بالتزامن مع مخاوف من تراجع الطلب عالميًا. بشكل عام، يواجه قطاع الطاقة العالمي العديد من التحديات والتي تجعل من أزمة الطاقة التي تعيشها معظم دول العالم، مستمرة لسنوات لن تكون قليلة، وذلك بسبب نقص الاستثمارات في زيادة معدلات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وفي الاستكشافات النفطية.

تأسيسًا على ما تقدم، فإن من أولى تداعيات التنافس على مصادر الطاقة في المنطقة تسريع وتيرة الانتقال لتحقيق أمن الطاقة واستقرار الأسعار والمرونة الوطنية على المدى الطويل، حيث أدت تداعيات السيطرة على مصادر الطاقة إلى التأثير السيادي على القرارات السياسية والاقتصادية عالميًا تحت مصطلح (أمن الطاقة)، ويشير مصطلح (أمن الطاقة) إلى (الارتباط بين الأمن القومي للدولة وتوافر الموارد الطبيعية لاستهلاك الطاقة)؛ لذلك فإن مصادر الطاقة في العالم على أبواب إعادة هيكلة نوعية لأسعار النفط القائمة على معادلة العرض والطلب في ظل التنافس الدولي عليها، لرسم خريطة الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي) في العالم خلال العقود القادمة. حيث من المتوقع زيادة الطلب على الطاقة (جميع مصادر الطاقة) بما يُعادل حوالي 351 مليون برميل بحلول عام 2050، كما هو موضح في الشكل التالي.

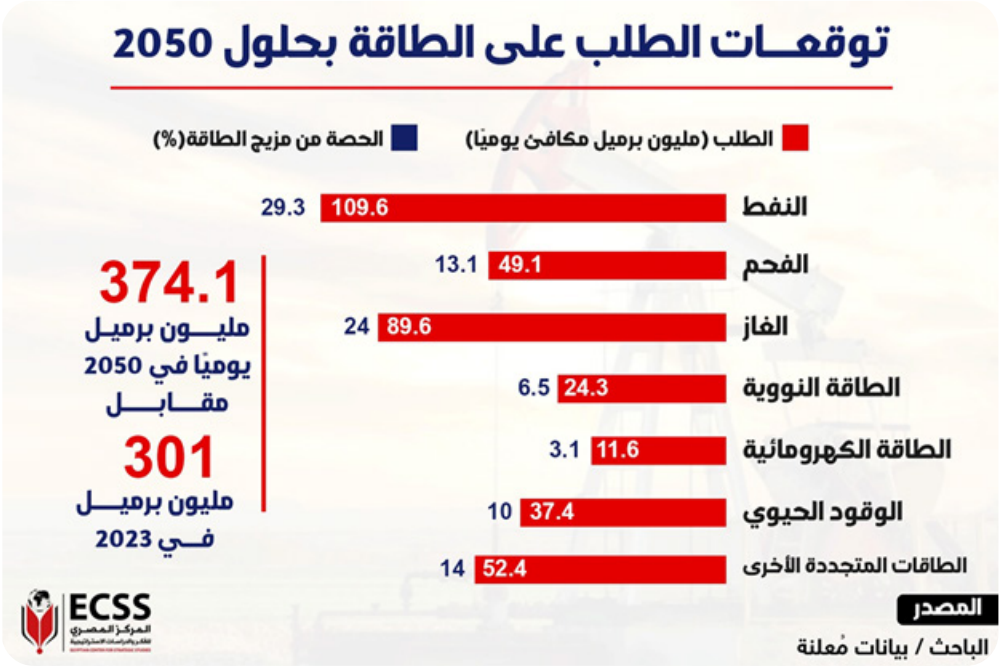

استنادًا إلى ما سبق، إن استقرار إمدادات الطاقة لا يؤثر فقط على النمو الاقتصادي في العالم، ولكنه يُعد محورًا حاسمًا في تعزيز الأمن القومي وتحسين مستويات رفاهية المواطنين في جميع الدول؛ إذ إن التعاون في مجال الطاقة يمكن أن يُسهم في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية في قطاع الطاقة. في خضم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يشهدها العالم، وسعي المجتمع الدولي بكافة مكوناته ومنظماته لتحقيق التنمية المستدامة، يبرز تعزيز أمن الطاقة بكافة أوجهه ومفاهيمه وأهدافه ومتطلباته كمحور للعمل الإقليمي والدولي. حيث يتطلب ضمان وصول المستهلك إلى خدمات الطاقة بشكل آمن ومستدام اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا، إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، وتوظيف عائداتها المالية في عملية التنمية المستدامة في الدول المنتجة لضمان استمرار استخراج هذه الموارد واستخدامها على نحو مستدام.

أهمية النسخة الثامنة على المستوى الدولي:

أصبح مؤتمر ومعرض إيجبس بمثابة منصة إقليمية ودولية مهمة تجمع ممثلي الحكومات وصُناع القرار ورؤساء شركات البترول العالمية والمستثمرين والممولين، بهدف مناقشة الفرص الاستثمارية المتاحة في أسواق الطاقة العالمية، حيث سيعقد لثاني مرة تحت مسماه الجديد، وهو مؤتمر ومعرض مصر الدولي للطاقة كمنصة أكثر شمولًا تتبنى كافة الموضوعات الخاصة بصناعة الطاقة.

منذ عام 2017 (عام الانطلاق)، ومؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول (إيجبس) يشهد منحنى نمو تصاعديًا ومستمرًا منذ انطلاقه، وهو ما جعله يحتل موقعًا رائدًا على مستوى مصر وإقليم شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط، إذ إن النمو الملحوظ كان نتيجة إتباع الاستراتيجية الطموحة التي طبقتها الدولة المصرية لإطلاق مجموعة من الإمكانيات بهدف تحقيق أعلى قيمة لقطاع الطاقة المصري، وهو ما يُعد دافعًا ومحركًا للتنمية المستدامة في الدولة المصرية.

ولذلك، من المتوقع أن تشهد النسخة الثامنة إقبالًا كبيرًا للمشاركة الكبيرة من العديد من الشركات العالمية المعنية بملف الطاقة بمساراتها المختلفة وتحدياتها وحلولها، حيث أدى تحول المؤتمر لمنصة للطاقة إلى زيادة وتحفيز كبرى الشركات في العالم إلى المشاركة الفعلية والمؤثرة. وبالنظر إلى حجم المشاركة المتوقعة في النسخة الثامنة سنجد زيادة نسبة المشاركة الدولية للشركات، بالإضافة إلى زيادة عدد المؤتمرات

المصاحبة والمساحة المخصصة للمعرض وعدد المشاركين، حيث من المتوقع وصول إجمالي الحضور إلى حوالي 47 ألف مشارك من مختلف دول العالم، كما هو موضح في الشكل التالي.

وعليه يمكن القول، أن النسخة الثامنة تأتي في وقت تكافح فيه كبرى شركات الطاقة العالمية من أجل البقاء، وذلك كنتيجة لزعزعة الاقتصاد العالمي والحرب الروسية الأوكرانية وحرب العقوبات بين الأطراف المتنازعة فيما يتعلق بملف الطاقة العالمي. حيث أدت إلى حدوث خلخلة كبيرة في أمن الطاقة العالمي، وذلك منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير من عام 2022، ومع اقتراب الأزمة الروسية الأوكرانية من عامها الثالث، بالإضافة إلى الحرب على غزة، وتداعيات تلك الحرب وتوسع رقعتها، والتهديدات المستمرة بمسارات والممرات المهمة في حركة براميل النفط، بالإضافة إلى تداعيات تولي دونالد ترامب

رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والصراع المتوقع مع دول أوبك بشأن حركة أسعار النفط.

استنادًا لما سبق، تعزيزًا لدور مصر كمركز إقليمي للطاقة، سيجمع مؤتمر ومعرض مصر للطاقة القادة وصناع القرار والمبتكرين لإطلاق العنان لفرص الاستثمار وتسريع التقدم التكنولوجي وتشكيل مستقبل قطاع الطاقة.

وعليه، هناك ملف هام وهو التعاون في منطقة البحر المتوسط، حيث من المتوقع أن يشهد المؤتمر توقيع العديد من الشراكات الهامة في ملف الغاز الطبيعي وبالأخص بين مصر وقبرص في ملف التكامل الطاقي حيث تُعد القاهرة نقطة عبور هامة للغاز القبرصي إلى دول القارة الأوروبية في ظل الوضع المتهالك لصناعة الغاز الأوروبية، بما تمتلكه مصر من امكانات ضخمة ومحطات إسالة استراتيجية في المنطقة. وذلك بحضور الرئيس القبرصي نيكوس كريستودوليدس، بدعوة من الرئيس السيسي، حيث سيتم توقيع اتفاقيات هامة لتعزيز التعاون الإقليمي بين البلدين في مجال الغاز الطبيعي في اطار الدور المحوري لمصر كمركز اقليمي للطاقة والتي تتيح الاستفادة من موارد الغاز القبرصي باستغلال البنية التحتية المصرية لإعادة تصديره من خلال مصر، تحقيقا للمنفعة الاقتصادية للبلدين وشركاء الاستثمار من شركات الطاقة العالمية.

ومن المتوقع تناول العديد من الموضوعات الهامة فى النسخة الثامنة من المؤتمر ومن ضمنها سبل زيادة الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي، وتطويع التكنولوجيات الحديثة فى عمليات البحث والاستكشاف والبحث السيزمى وخاصةً بإستخدام الذكاء الصناعى

وزيادة مشاركة الكيانات العاملة فى الكهرباء والطاقة المتجددة وقطاع الأعمال العام والبيئة فى فعاليات المؤتمر وسبل الاستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة، بالإضافة إلى الإنتقال الطاقى العادل ودور الغاز الطبيعى كوقود للمرحلة الانتقالية وأهمية الطاقات الخضراء وخاصةٍ الهيدروجين، فضلاً عن كفاءة استخدام الطاقة وتنمية الحقول المتقادمة وبرامج التدريب للكوادر الشابة وتنمية مهاراتهم وإعدادهم لمستقبل الطاقة، إلى جانب أوضاع أسواق البترول والطاقة العالمية والتحديات التى تواجه الصناعة واستقرار واستدامة الامدادات وأهمية دور التعاون والشراكة فى مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف.

علاوة على ذلك، يتميز ايجبس هذا العام بطابعه المختلف، والمشاركات التي تعكس التكامل بين مختلف وزارات ومؤسسات الحكومة المصرية في قطاع الطاقة، حيث سيعقد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي مائدة مستديرة موسعة في ثاني أيام المؤتمر مع شركات الطاقة العالمية يشارك فيها المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية و الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة.

إجمالًا لما سبق، تكتسب النسخة الثامنة أهمية خاصة في ظل الديناميكيات الإقليمية المتغيرة التي دفعت الدولة المصرية إلى تعزيز دورها كمركز للطاقة، وذلك من خلال الاكتشافات الغازية التجارية في المياه المصرية وباحتياطيات مؤكدة اقتصادية كبيرة وواعدة، والتي ساهمت في لعب دور رئيس في وصول مصر لمرحلة الإكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تعزيز دور مصر كنقطة عبور استراتيجية للغاز في المنطقة، وذلك لما تتمتع به الدولة المصرية من مقومات ضخمة وبني تحتية في

صناعة الغاز المسال. وعليه، يُعد التكامل بين دول شرق المتوسط هو الطريق الآمن لفك طلاسم الغاز في المنطقة، وإيجبس أصبح المنصة الأولي للشراكات الاستراتيجية في العالم. وتُقدم النسخة الثامنة من مؤتمر إيجبس في ثوبه الجديد، فرصة واعدة للدولة المصرية لعرض الجهود المصرية كمركز إقليمي لتجارة الطاقة، حيث تأتي في توقيت حيوي لمناقشة التحديات والفرص الاستراتيجية التي تواجه قطاع الطاقة العالمي.

كيف يُساهم مؤتمر إيجبس في تقديم حلول لتحديات سوق الطاقة العالمي؟

تأتي النسخة الثامنة من مؤتمر ومعرض مصر الدولي تأكيدًا لدور مصر الريادي في ملف الطاقة العالمي، بالإضافة إلى أنها تُشكل نقطة انطلاق حقيقية لحوار استراتيجي فعال؛ بهدف رسم خارطة طريق لقطاع الطاقة العالمي من أجل تحقيق مستقبل مستدام وآمن، وفرصة واعدة لخبراء قطاع الطاقة على مستوى العالم لتبادل الأفكار والرؤى لتحقيق نظام بيئي أكثر شمولية بما يراعي المعايير الاجتماعية والبيئية الحالية. ذلك بالإضافة إلى أن نجاح تنظيم هذا الحدث العالمي في النسخ السابقة وذلك منذ عام 2017، أعطى زخمًا كبيرًا وأهمية للنسخة الجديدة، وذلك من خلال جذب المزيد من المشاركات الدولية لتحقيق أقصى استفادة لصناعة البترول والغاز في مصر، والتي تطمح لجذب المزيد من الاستثمارات العالمية والمحلية في هذا القطاع الحيوي، وفى ظل النجاحات الكبيرة للدولة المصرية بعد عام 2014.

وعلاوة على ذلك، تأتي النسخة الثامنة في وقت تشهد فيه الدولة المصرية العديد من الاكتشافات التجارية العملاقة في مياه شرق المتوسط، حيث حققت الدولة في قطاع الطاقة العديد من النجاحات على كافة الأصعدة خلال الفترة ما بين عامي 2014-2025، وذلك من خلال الاستفادة من الموقع الاستراتيجي والأصول والبنية التحتية، وبفضل استراتيجية الدولة المصرية وقطاع الطاقة المصري، وليصبح من أكثر القطاعات التي شهدت نهضة لا مثيل لها محليًا وعالميًا. حيث أصبحت القاهرة جزءًا من حل أزمة الطاقة في العالم، وذلك ما أكدته نتائج الإنجازات التي تمت على أرض الواقع خلال السنوات الماضية، فقد نجحت الدولة المصرية على مدار السنوات الماضية في التحول بخطى متسارعة إلى مركز إقليمي للطاقة، حيث لعبت العديد من العوامل دورًا كبيرًا في تعزيز دور مصر بسوق الغاز العالمية، ومن بينها تعديل التشريعات، وتعيين وترسيم الحدود، وسداد المتأخرات والمستحقات للشركات الأجنبية، والاستفادة من الموارد الغنية التي لم تكتشف بعد، مثل ثروات البحر الأحمر.

ومن أهم ما يميز هذا الحدث العالمي، هو أنه يضم عدد كبيرًا من المؤتمرات الرئيسة التي تهدف إلى مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بملف الطاقة العالمي، مثل الجانب التقني والاستراتيجي والاستثماري ومبدأ الاستدامة، كما أنه يسلط الضوء على أهمية دور المرأة وتنمية قدرات الشباب في قطاع الطاقة العالمي.

مجمل القول، تُعد النسخة الثامنة من مؤتمر إيجبس نسخة استثنائية في تاريخ صناعة الطاقة العالمية، ونقطة انطلاق حقيقية لفترة حرجة تمر بها الأسواق العالمية للطاقة، وعام مليء بالنقاشات الاستراتيجية والتي سترسم معالم مستقبل

الطاقة في السنوات المقبلة. وعليه يمكن القول، بأن معرض ومؤتمر مصر الدولي للبترول (إيجبس) في ثوبه الجديد يعكس رؤية الدولة المصرية نحو الاهتمام بكافة مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها ومساراتها المختلفة. حيث تُشكل النسخة الثامنة بوابة السوق المصرية -أحد أكثر الأسواق الواعدة في ملف الطاقة العالمي- وبالأخص في قطاع الغاز الطبيعي، ورسالة إلى جميع دول العالم، بأن مصر ليست دولة مُنتجة للطاقة فقط، ولكنها دولة محورية ولاعب رئيس في معادلة الطاقة العالمية، بما يُمثل فرصة حقيقية لعرض التجربة المصرية في ملف الطاقة، وتنويع مصادرها والوصول إلى معادلة طاقة متزنة يبحث العالم عنها في الوقت الراهن.

وفي الأخير، إن تنظيم مصر لتلك النوعية من المؤتمرات العالمية والمتخصصة، تعكس رؤية القيادة السياسية وحالة الاستقرار التي تنعم بها في ظل حضور سنوي للرئيس عبد الفتاح السيسي في الافتتاح الرسمي لمؤتمر إيجبس، بالإضافة إلى الحضور القوي لكبرى الشركات العالمية والعديد من الخبراء وكبار صانعي القرار العالميين فيما يتعلق بملف الطاقة العالمي.

التضخم يتراجع ولكن.. هل يكفي ذلك لتحريك أسعار الفائدة في مصر؟

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعقد لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري أولى اجتماعاتها لعام 2025 يوم الخميس 20 فبراير، وسط توقعات متباينة بين تثبيت أسعار الفائدة الأساسية عند المستويات الحالية أو بدء دورة تيسير نقدي، في ظل معدلات تضخم واصلت مسارها النزولي خلال الأشهر القليلة الماضية، وإن كانت لا تزال بعيدة عن مستهدفات البنك المركزي.

بدأت مصر تشديد سياستها النقدية منذ مارس 2022 بهدف احتواء التضخم، الذي تسارع نتيجة لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في الشهر ذاته، مما أدى إلى اضطراب وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بإجمالي 19% (1900 نقطة أساس). أما خلال العام الماضي، فقد قام المركزي برفع أسعار الفائدة بإجمالي 8% (800 نقطة أساس) لمواجهة التضخم المرتفع، قبل أن يقرر تثبيت الفائدة خلال ستة اجتماعات في 2024، مع إطالة أمد مستهدفات التضخم دون تغييرها، لتصبح 7% (±2%) في الربع الرابع من 2026 بدلًا من 2024، و5% (±2%) في الربع الرابع من 2028 بدلًا من 2026.

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

التاريخ	الرقم العام لأسعار المستهلكين (التغير السنوي)	الرقم الأساسي لأسعار المستهلكين (التغير السنوي)	السلع والخدمات المحدد أسعارها إداريًا (التغير السنوي)	الخضروات والفاكهة (التغير السنوي)
يناير 2025	23.950%	22.590%	29.890%	20.890%
ديسمبر 2024	24.060%	23.220%	31.250%	11.830%
نوفمبر 2024	25.540%	23.710%	30.750%	30.000%
أكتوبر 2024	26.531%	24.404%	31.810%	34.190%
سبتمبر 2024	26.397%	24.966%	30.242%	30.290%
أغسطس 2024	26.249%	25.126%	27.303%	35.909%
يوليو 2024	25.673%	24.381%	25.448%	44.241%
يونيو 2024	27.513%	26.642%	28.303%	37.092%
مايو 2024	28.150%	27.130%	29.310%	38.330%
أبريل 2024	32.540%	31.810%	32.820%	41.830%
مارس 2024	33.340%	33.660%	30.030%	41.060%
فبراير 2024	35.710%	35.120%	31.190%	62.750%
يناير 2024	29.800%	29.010%	24.020%	67.390%

وفـي اجتماعهـا الأخيـر لعـام 2024، الـذي انعقـد فـي ديسـمبر الماضـي، قـررت لجنـة السياسـة النقديـة تثبيـت أسـعار الفائـدة الأساسـية عنـد مسـتوياتها الحاليـة، حيـث اسـتقرت عنـد 27.25% و28.25% و27.75% لأسـعار عائـد الإيـداع والإقـراض لليلـة واحـدة وسـعر العمليـة الرئيسـية للبنـك المركـزي، علـى الترتيـب. كمـا ثبتـت اللجنـة سـعر الائتمـان والخصـم عنـد 27.75%.

انخفـض معـدل التغيـر الشـهري فـي الرقـم القياسـي العـام لأسـعار المسـتهلكين فـي الحضـر خلال ينايـر إلـى أدنـى مسـتوى لـه خلال عاميـن، وفقًـا لأحـدث بيانـات الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، مسـجلًا 1.5% مقارنـة بـ1.6% فـي ينايـر 2024 و0.2% فـي ديسـمبر 2024. وعلـى أسـاس سـنوي، تراجـع معـدل التضخـم العـام فـي الحضـر إلـى 24% فـي ينايـر 2025، مقابـل 24.1% فـي ديسـمبر 2024.

وبحسـب حسـابات البنـك المركـزي المصـري، فقـد واصـل معـدل التضخـم الأساسـي تراجعـه السـنوي -للشـهر الخامـس علـى التوالـي- فـي ينايـر الماضـي، مسـجلًا 22.6% مقابـل 23.2% فـي ديسـمبر 2024. وعلـى أسـاس شـهري، تراجـع معـدل التغيـر الشـهري فـي الرقـم القياسـي الأساسـي لأسـعار المسـتهلكين إلـى 1.75% فـي يناير الماضـي، مقارنـة بـ2.2% فـي ينايـر 2024 و0.9% في ديسـمبر 2024.

وخلال المؤتمـر الصحفـي الـذي عقـده رئيـس مجلـس الـوزراء الدكتور مصطفـى مدبولـي عقـب الاجتمـاع الأسـبوعي للحكومـة، أشـار مدبولـي إلـى أن التضخـم مـن المتوقـع أن يواصـل تراجعـه فـي قـراءة شـهر فبرايـر، والتـي مـن المقـرر إعلانهـا مـن قبـل كل مـن الجهـاز المركـزي للإحصـاء والبنـك المركـزي فـي 10 مـارس المقبـل، مشـيرًا

إلـى أن اسـتقرار أسـعار بعـض السـلع وانخفـاض أسـعار مجموعـات أخـرى يدلـل علـى اسـتمرار تحقيـق مسـتويات تضخـم منخفضـة.

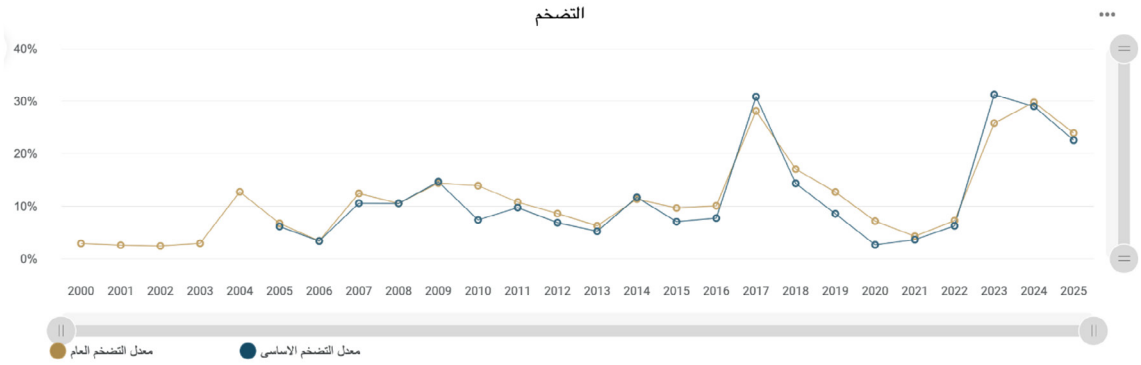

تجـدر الإشـارة إلـى أن صنـدوق النقـد الدولـي توقـع، فـي آخـر تحديـث لتقريـره حـول آفـاق الاقتصـاد العالمـي لمنطقة الشـرق الأوسـط وآسـيا الوسـطى، أن ينخفـض معـدل التضخـم فـي مصـر إلـى 16% بنهايـة السـنة الماليـة الحاليـة 2025/2024، التـي تنتهـي فـي يونيـو المقبـل.

ووفقًـا لبيـان الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، فقـد جـاء تراجـع التضخـم فـي ينايـر نتيجـة اسـتقرار أسـعار اللحـوم والدواجـن، وخدمـات التعليـم مـا قبـل الابتدائـي والتعليم الثانـوي العـام والمهني، والتعليـم مـا بعـد الثانـوي والتعليـم المهنـي، والتعليـم العالـي، والتعليـم غيـر الطبـي، إضافـة إلـى الملابـس، وخدمـات الاتصـالات والإنترنـت، التـي لـم تشـهد أي زيـادة فـي الأسـعار خلال الشـهر ذاتـه.

وعلـى الرغـم مـن ذلـك، سـجلت بعـض السـلع والخدمـات ارتفاعًـا فـي الأسـعار، حيـث زادت أسـعار الخبـز والحبـوب بنسـبة 1.3%، والألبـان والبيـض بنسـبة 5%، والزيـوت والدهون بنسـبة 0.3%، والسـكر بنسـبة

9.8%، والمشروبات والمشروبات الترفيهية بنسبة 0.7%، واللحوم والأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 1.2%، والوجبات الجاهزة بنسبة 1.4%، والأثاث بنسبة 1.3%.

في إطار الموجة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تطبقها حاليًا الحكومة المصرية، اتخذ البنك المركزي المصري عددًا من الإجراءات التصحيحية بدءًا من مارس 2024 بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي. وشملت هذه الإجراءات تحريك أسعار الفائدة الرئيسية لتصل إلى مستوياتها الحالية، إضافة إلى تطبيق الموجة الرابعة من التسعير العادل للعملة المحلية أمام سلة العملات الصعبة الأخرى.

وفي بيانه الأخير لعام 2024، أشار البنك المركزي إلى أن هذه الإجراءات ساهمت في احتواء الضغوط التضخمية وخفض معدل التضخم العام، حيث أدت إلى ترسيخ توقعات التضخم وجذب مزيد من تدفقات النقد الأجنبي.

لم يستبعد البنك المركزي المصري وجود مخاطر مرتبطة بالتضخم، مثل احتمال تفاقم التوترات الجيوسياسية، وعودة السياسات الحمائية، التي بدأ تطبيقها بالفعل من قبل إدارة الرئيس ترامب، إلى جانب تأثير إجراءات ضبط المالية العامة، في ضوء التزام مصر بموجب اتفاق التسهيل الائتماني الممتد مع صندوق النقد الدولي بقيمة تمويل 8 مليارات دولار، والذي يمول بشكل أساسي الموجة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية.

وأشـار البنـك المركـزي إلـى التوقعـات التـي تفيـد بـأن التضخـم سـيتراجع بشـكل ملحـوظ بـدءًا مـن الربـع الأول مـن عـام 2025، مـع تحقيـق الأثـر التراكمـي لقـرارات التشـديد النقـدي والاسـتفادة مـن الأثـر الإيجابـي لفتـرة الأسـاس، حيـث مـن المتوقـع أن يقتـرب مـن تسـجيل أرقـام أحاديـة بحلـول النصـف الثانـي مـن عـام 2026.

وفـي تطـور مرتبـط بمشـهد التضخـم العالمـي، تسـارع معدل أسـعار المسـتهلكين فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة للشـهر الرابـع علـى التوالـي، ليصـل إلـى 3% فـي ينايـر الماضـي، مدعومًـا بارتفـاع أسـعار الطعـام، والغـاز، والإيجـارات. وهـذا مـا يفسـر تصريحـات جيـروم بـاول، رئيـس الاحتياطـي الفيدرالـي الأمريكـي، الأخيـرة، بـأن الفيدرالـي قـد يضطـر للانتظـار لفتـرة أطـول ممـا كان متوقعًـا قبـل البـدء فـي تخفيـف وتيـرة التشـديد النقـدي عبـر خفـض أسـعار الفائـدة، وذلـك فـي ظـل اسـتمرار ضغـوط الأسـعار وحالـة عـدم اليقيـن الواسـعة حـول تأثيـر سياسـات إدارة ترامب. وقـد أورد البنك المركـزي المصري هـذا المشـهد فـي بيانـه الأخيـر حـول أسـعار الفائـدة الصـادر فـي ديسـمبر الماضـي.

محليًـا، وخلال فبرايـر، أعلـن المجلـس القومـي للأجـور رفـع الحـد الأدنى للأجـور فـي القطـاع الخـاص بنحـو 17%، ليصـل إلـى 7,000 جنيـه بـدلًا مـن 6,000 جنيـه، كمـا تـم تحديـد حـد أدنـى للأجـور للعمالـة المؤقتة لأول مـرة، بحيـث لا تقـل أجـرة سـاعة العمـل عـن 28 جنيهًـا. كذلـك، أعلـن رئيـس الـوزراء عـن حزمـة مماثلـة سـيتم إقرارهـا قريبًـا للعامليـن فـي القطـاع الحكومـي، علـى أن يبـدأ تنفيذهـا مـع السـنة الماليـة المقبلـة 2026/2025 فـي يوليـو القـادم. مـن المتوقـع أن تسـاهم هـذه الإجـراءات فـي دعـم النشـاط الاسـتهلاكي، الـذي تأثـر بشـدة

مـع تطبيـق التسـعير العـادل للعملـة المحليـة، خاصـة مـع اقتـراب شـهر رمضـان، الـذي عـادةً مـا يشـهد زيـادة فـي الإنفـاق الاسـتهلاكي.

بالنظـر إلـى مسـار التضخـم خلال الأشـهر الخمسـة الماضيـة، خصوصًـا التضخـم الأساسـي، الـذي يسـتبعد السـلع ذات التقلبات السـعرية الحادة مثـل السـلع الغذائيـة والخدمـات المحـددة إداريًـا، بالإضافـة إلـى تسـارع التضخـم فـي الولايـات المتحـدة بسـبب بـدء تطبيـق الإجـراءات الحمائيـة علـى الـواردات، فـإن التمسـك بالتشـديد النقـدي سـيكون النهـج الغالـب فـي السياسـة النقديـة المصريـة، علـى الأقـل حتـى نهايـة النصـف الأول مـن العـام. ويُقصـد بالتشـديد النقـدي هنـا تثبيـت أسـعار الفائـدة عنـد مسـتوياتها الحاليـة، وليـس زيادتهـا، وذلـك حتـى تتضـح تداعيـات السياسـات الحمائيـة علـى الأسـواق المصـدّرة والمسـتوردة للولايـات المتحـدة، ومنهـا مصـر، خاصـة مـع إعلان بعـض الـدول المسـتهدفة بهـذه الإجـراءات عـن نيتهـا اتخـاذ تدابيـر انتقاميـة مماثلـة.

مـن المتوقـع أن يشـهد الاجتمـاع المقبـل للجنـة السياسـة النقديـة تثبيـت أسـعار الفائـدة عنـد مسـتوياتها الحاليـة، مـع اسـتمرار البنـك المركـزي فـي سـحب أكبـر قـدر ممكـن مـن السـيولة مـن السـوق المحليـة عبـر العطـاءات المفتوحـة، إلـى جانـب اسـتمرار سياسـات الانضبـاط المالـي، بمـا يشـمل التقشـف الحكومـي والحـد مـن الاقتـراض إلا للضـرورة القصـوى.

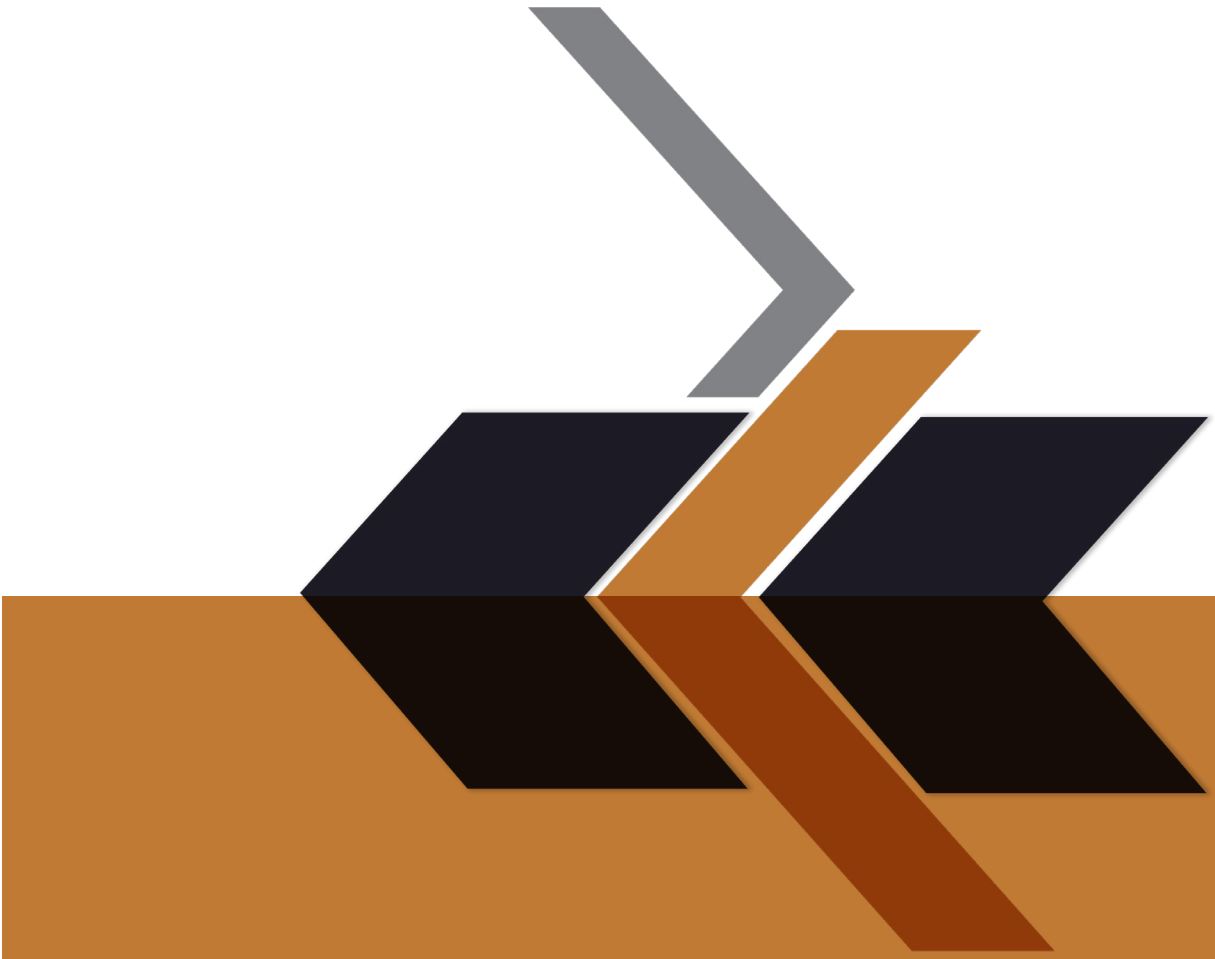

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg